الأمم المتحدة

EP

UNEP/GCSS.XI/10

Distr. General
14 December 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، إندونيسيا، ٢٤ – ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في النظام المتعدد الأطراف

ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية

ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

الإدارة البيئية العالمية والتنمية المستدامة

موجز

أعدت هذه الوثيقة لتوفير إحاطة موجزة للوزراء بشأن الموضوع الأول للمشاورات الوزارية المقرر إجراؤها خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: "البيئة في النظام المتعدد الأطراف: الإدارة البيئية الدولية". وتهدف الوثيقة إلى حفز المناقشة أثناء المشاورات الوزارية.

* UNEP/GCSS.XI/1.

090210 K0953803

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مقدمة

١ - ستركِّز المناقشات في المشاورات الوزارية التي ستعقد خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على موضوع "البيئة في النظام المتعدد الأطراف". وفي إطار هذا الموضوع الجامع، ستُناقش ثلاثة مواضيع مترابطة ذات أهمية كبيرة لجدول الأعمال الدولي. وسيكون الموضوع الأول هو "الإدارة البيئية الدولية والتنمية المستدامة". وستستند المناقشات إلى المشاورات الوزارية التي عُقدت خلال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى، كما وردت في ملخص الرئيس.[(١)]

٢ - وستتيح المشاورات لوزراء البيئة في العالم الفرصة لما يلي:

(أ) استعراض المدخلات المقدمة من الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى المعني بإصلاح الإدارة البيئية الدولية، ومناقشة الخطوات القادمة في ما يتعلق بمجموعة الخيارات المقدمة من الفريق الاستشاري إلى المجلس/المنتدى؛

(ب) النظر في التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاستعراض الإداري للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك رد الأمين العام على الجمعية العامة ورد المدير التنفيذي على مجلس الإدارة؛

(ج) مناقشة نتائج الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة الأولى لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والدروس المستفادة ذات الصلة بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(د) النظر في مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في عام ٢٠١٢، وخصوصا فيما يتعلق بتركيز المؤتمر على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٣ - وتتناول ورقة المعلومات الأساسية هذه نتائج اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بالإدارة البيئية الدولية، وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المنبثقة من الاستعراض الإداري للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة وردود الأمين العام عليها عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) والمدير التنفيذي ليونيب؛ والفوائد العائدة على الأطراف والمنبثقة من استمرار عملية التآزر المستمرة بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم؛ والعمليات والبيانات ذات الصلة؛ والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢؛ والطريق إلى الأمام؛ والنتائج المحتملة للمشاورات التي ستعقد أثناء الدورة الاستثنائية.

(١) المرفق الثاني للوثيقة A/64/25. ويتضمن ملخص الرئيس الحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الحاضرين في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى. ويبين الملخص الآراء التي قُدمت ونوقشت وليس أي توافق آراء حول جميع النقاط التي أثارها المشاركون.

أولاً – الخلفية

٤ – أعرب وزراء البيئة في العالم، في إعلان مالمو الوزاري، عن قلقهم العميق من أنه "بالرغم من الجهود الناجحة والمستمرة العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي منذ مؤتمر استكهولم وبالرغم من تحقُّق بعض التقدم، فإن البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الحياة على الأرض لا تزال تتدهور بمعدل يثير القلق".[٢] ولذلك دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى "أن يستعرض [في عام ٢٠٠٢] متطلبات التعزيز الشديد للهيكل المؤسسى للإدارة البيئية الدولية بناء على تقييم إحتياجات المستقبل للبنى المؤسسية القادرة على التصدي الفعال لشتى التهديدات المحيطة بالبيئة في عالم سائر في العولمة".[٣] وأدى هذا النداء إلى صوغ واعتماد مقرر مجلس الإدارة د.إ-١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بشأن الإدارة البيئية الدولية، والذي يُعرف، مع تذييله، باسم "صفقة كارتاخينا".

٥ – ويوجد داخل الأمم المتحدة عدد من المبادرات الأخرى المتخذة مؤخراً لإصلاح الإدارة البيئية الدولية، مثل ما يلي:

(أ) العملية التشاورية غير الرسمية بشأن الإطار المؤسسي للأعمال البيئية للأمم المتحدة، التي استهلتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ على سبيل المتابعة للتدابير الواردة في الفقرة ١٦٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛[٤]

(ب) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة؛[٥]

(ج) الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٨.[٦]

٦ – وفي ضوء الأزمات المتعددة التي حدثت خلال عام ٢٠٠٨، بما فيها أزمات الغذاء والمياه والطاقة والأزمة المالية، فضلاً عن الاعتراف المتزايد بواقع تغير المناخ وقدرته على مفاقمة أزمات الغذاء والمياه والطاقة، طرحت الحكومات والمجتمع الدولي مجدداً أسئلة عن مدى قدرة النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية. ودفع ذلك مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي إلى اختيار الإدارة البيئية الدولية لتكون الموضوع الرئيسي الثاني للمشاورات الوزارية خلال الدورة الخامسة

---

(٢) مرفق مقرر مجلس الإدارة د.إ-٦/١.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤.

(٤) اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٦٠/١ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥) الوثيقة A/61/583.

(٦) الوثيقة JIU/REP/2008/3 (أعيد إصدارها بالرمز UNEP/GC.25/INF/33).

والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، لتكملة الموضوع الأول، "العولمة والبيئة – الأزمات العالمية: هل هي فوضى وطنية؟".(٧)

ثانياً – المشاورات الوزارية حول الإدارة البيئية الدولية في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

٧ – شارك ممثلو ١٤٧ بلداً، من بينهم ١١٠ وزراء ونواب وزراء، وممثلو ١٩٢ من الجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، خلال الدورة الخامسة والعشرين، في مشاورات رفيعة المستوى حول موضوع "الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعِدة أم معرقِلة؟ – الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري". واستناداً إلى هذه المناقشات، أُعد ملخص حدد فيه رئيس مجلس الإدارة/المنتدى بعض التحديات والفرص الرئيسية التي سلط الوزراء الضوء عليها، إلى جانب رسائل واضحة بشأن الإجراءات المقترحة موجهة إلى حكومات العالم ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٨ – وبحث الوزراء أيضاً الأزمات العالمية المتعددة المتصلة بالغذاء والطاقة والتمويل والمياه، بما في ذلك الارتفاع والانخفاض السريعان في أسعار الطاقة والغذاء وتزايد ندرة المياه. وناقشوا التعقيد الإضافي الناجم عن تغير المناخ، الذي لاحظوا أنه يؤدي إلى تفاقم تأثير الأزمات العالمية الأخرى. ولاحظوا أن الناس يشعرون بتلك الآثار في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن تترتب عليها عواقب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ – وكان هذا هو السياق الذي جرت فيه المناقشات الثرية والمثمرة بشأن الإدارة البيئية الدولية، مستلهمة علاوة على ذلك الكلمة الرئيسية التي ألقاها وزير البيئة والسياحة في جنوب إفريقيا في ذلك الحين، السيد مارتينوس فان شالكويك، الذي قال إنه: ''لا ينبغي أن نطرح الأسئلة المؤسسية المتصلة بالشكل والهيكل إلا عندما نعرف بوضوح إلى أين نريد أن نمضي الشكل يجب أن يكون تابعاً للوظيفة. فإذا بدأنا بمناقشة مؤسسية مستقطَبة بدلاً من السعي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن المبادئ والأهداف فسنتعرض لخطر الدخول في حوار آخر متجه إلى الداخل وربما التوصل إلى ولاية أضعف فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.''(٨)

١٠ – وورد في ملخص الرئيس، الذي يبين الأفكار التي قدمت ونوقشت وليس توافق آراء بشأن جميع النقاط التي أثارها المشاركون، عرض للحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء وغيرهم من رؤساء

(٧) أُعدت استعداداً لهذه المناقشات ورقتا معلومات أساسية مقتضبتان ومثيرتان للأفكار (UNEP/GC/25/16 وAdd.1). وما زالتا هامتان للغاية، لأنهما توفران معلومات أساسية عن تطور ونواقص النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية. ونوقشت الإدارة البيئية الدولية أيضاً أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس/المنتدى. انظر الوثيقة UNEP/GCSS.X/10 للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

(٨) كلمة رئيسية، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

الوفود الذين حضروا الدورة الخامسة والعشرين. والملخص مدرج في وثيقة إعلامية خاصة بالمشاورات الوزارية للدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس/المنتدى.(٩)

ثالثاً – أعمال الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى

١١ – بموجب الفقرة ١ من المقرر ٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بشأن الإدارة البيئية الدولية، أنشأ مجلس الإدارة فريقاً استشارياً روعي فيه التمثيل الإقليمي، مؤلفاً من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، وذلك استجابة لتوصية وردت في التقرير الذي أعده الرئيسان المشاركان للمشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن الإطار المؤسسي للأعمال البيئية للأمم المتحدة، والمؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، موجهة "إلى جميع الأطراف المهتمة، بأن تحقق أفضل استخدام ممكن للاجتماعات الحكومية الدولية القادمة لكي تُبقي المسألة قيد نظرها الفعلي"، وذلك نظرا للصعوبات التي تواجه في الجمعية العامة في التوصل إلى توافق آراء على قرار لتعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية الحالي.(١٠)

١٢ – وبموجب الفقرة ٢ من ذلك المقرر المذكور أعلاه، طلب مجلس الإدارة من الفريق أن يختتم أعماله وأن يقدم إلى المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية الحادية عشرة مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية، بهدف توفير مدخلات تقدم إلى الجمعية العامة.

١٣ – ووفقاً لأحكام ذلك المقرر، اجتمع الفريق في بلغراد في ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وفي روما في ٢٨ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعُقد قبل الاجتماع الأخير اجتماع تقني لكبار المسؤولين في ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لتمهيد الطريق للمناقشات السياسية للوزراء والممثلين رفيعي المستوى. وحضر الاجتماعين الأول والثاني، ممثلو ٣٩ حكومة و٤٣ حكومة على التوالي. وتشارك في رئاسة الاجتماعين كل من السيدة ستيفانيا برستيجياكومو وزيرة البيئة والأراضي والبحار في إيطاليا والسيد جون نجوروغي ميتشوكي وزير البيئة والموارد المعدنية في كينيا.

استرشدت مناقشات الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى والمعني بالإدارة البيئية الدولية المنشأ بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥ بالمبادئ التالية:

- ينبغي أن يعتمد أي إصلاح للإدارة البيئية الدولية على مبدأ تحديد الشكل وفق المهمة.
- ستؤدي المشاورات بشأن المهام إلى إجراء مناقشات عن الشكل، الذي يمكن أن يتراوح بين التغييرات الإضافية والإصلاحات المؤسسية الأخرى الأشمل.
- ينبغي أن تعالج المداولات الخاصة بالإدارة البيئية الدولية في السياق الأشمل المتعلق باستدامة البيئة والتنمية المستدامة.
- ينبغي أن تنبع عملية وضع مجموعة الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية من عملية فحص جديدة للتحديات المتعددة والفرص الناشئة.
- يمكن النظر في التغييرات الإضافية في الإدارة البيئية الدولية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى الأكثر جوهرية.
- ينبغي أن يظل عمل الفريق الاستشاري يتسم بالطابع السياسي.

(٩) الوثيقة UNEP/GCSS.XI/INF/9.

(١٠) الوثيقة UNEP/GC.25/INF/35.

١٤ - وقال السيد أوليفر دوليتش، رئيس مجلس الإدارة ووزير البيئة والتخطيط العمراني في صربيا، في كلمته الافتتاحية في الاجتماع الأول للفريق، ما يلي:

> إنني أُدرك، بالنظر إلى ماضي النقاش حول الإدارة البيئية الدولية، ما ينتظرنا من تحديات. ولكنني أعتقد أنه إذا كانت هناك لحظة مناسبة لمواجهتها فقد حانت الآن، لأن التحديات التي لم يسبق لها مثيل تتيح أيضاً فرصاً لم يسبق لها مثيل. فللمرة الأولى منذ سنوات عديدة توجد فرصة لإحراز تقدم بشأن الإدارة البيئية الدولية كجزء من المفاوضات الجارية حول تغير المناخ ومن العد التنازلي لعقد قمة ريو+٢٠ ممكنة في عام ٢٠١٢.

١٥ - وحدد الفريق خلال اجتماعه الأول هيكل وشكل عمله، ويرد ذلك في تقرير الرئيسين المشاركين المعنون "عملية بلغراد: المضي قدماً في وضع مجموعة من الخيارات بشأن الإدارة البيئية الدولية".[١١]

١٦ - وناقش الفريق أيضاً الأهداف الأساسية المحتملة الستة التي حددها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ورقة المعلومات الخلفية التي قدمها إلى الاجتماع كأساس لتوضيح المهام الرئيسية الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة ككل.[١٢]

١٧ - وبموجب الفقرة ١٧ من الوثيقة المعنونة عملية بلغراد، دعا الفريق المدير التنفيذي إلى إعداد ورقة تستند إلى المناقشات التي أجراها الفريق خلال اجتماعه الأول وأي تعليقات خطية لاحقة مقدمة من الحكومات، يقترح فيها عدداً من المهام المحتملة والأشكال الممكنة المتعلقة بتلك المهام، وأن يعمم الوثيقة إلكترونياً على الحكومات المشاركة من خلال الرئيسين المشاركين للتعليق عليها، على أن يعد المدير التنفيذي، بعد تلقي التعليقات، الصيغة النهائية للورقة بالتشاور مع الرئيسين المشاركين لكي يقدمها في الاجتماع الثاني للفريق.

حدد الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى والمعني بالإدارة البيئية الدولية المنشأ بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥ الأهداف التالية والمهام المناظرة لها للإدارة البيئية الدولية في منظومة الأمم المتحدة:

(أ) إقامة صلات بيئية قوية وموثوق بها ويسهل الوصول إليها بين القاعدة العلمية والسياسات:

'١' اقتناء وتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها؛

'٢' تبادل المعلومات؛

'٣' التقييم البيئي والإنذار المبكر؛

'٤' المشورة العلمية؛

'٥' الصلات بين العلم والسياسة.

١٨ - وعلاوة على ذلك، قدم المدير التنفيذي إلى الفريق مشروع مذكرة إعلامية عن البيئة في منظومة الأمم

(١١) للاطلاع على جميع وثائق الاجتماع، الرجاء زيارة الموقع الشبكي: http://www.unep.org/environmentalgovernance/IEGReform/tabid/2227/language/en-US/Default.aspx.

(١٢) في حين حدد المدير التنفيذي "تيسير الانتقال إلى اقتصاد أخضر عالمي" كهدف أساسي، تقرر في الاجتماع الأول للفريق إزالته من قائمة الأهداف الأساسية، لأنه اعتُبر هدفاً ذا طابع عام بقدر أكبر، يمكن أن يتحقق بتحقيق الأهداف الخمسة الأخرى.

المتحدة. وتبيّن المذكرة، في جملة أمور، كيف تطورت الجوانب الفنية والمواضيعية للإدارة البيئية الدولية، ومدى تكاملها وتوزّعها في منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وعلى أساس ورقة المدير التنفيذي، وباتباع النهج المتمثل في أن الشكل ينبغي أن يتبع المهمة، ناقش الفريق أولاً، في اجتماع روما، المهام المطلوبة من منظومة الأمم المتحدة ككل لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها.

٢٠ - وبعد تحديد تلك المهام، شرع الفريق في تحديد الخطوات الإضافية التي يمكن أن تتخذها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، سواء من طرف واحد أو بالتعاون مع هيئات أخرى، بما في ذلك مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأماناتها وشركاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين، من أجل تحسين نظام الإدارة البيئية الراهن.

٢١ - وخلص الفريق إلى أنه، في حين أن الاصلاحات الإضافية يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف ومهام نظام الإدارة البيئية الدولية، ينبغي النظر أيضاً في إصلاحات واسعة النطاق، إلى جانب إدخال تحسينات فورية على النظام، دون إصدار حكم مسبق على النتائج.[١٣]

(ب) وضع أداة عالمية موثوق بها ومستجيبة تخدم أغراض الاستدامة البيئية:

'١' وضع جدول أعمال عالمي وتوجيهات ومشورة بشأن السياسات؛

'٢' تعميم مراعاة البيئة في مجالات السياسات الأخرى ذات الصلة؛

'٣' الترويج لإعداد القواعد، ووضع المواصفات، والمبادئ العالمية؛

'٤' الرصد والامتثال والمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات المتفق عليها وبناء القدرات ذات الصلة؛

'٥' تجنب المنازعات وتسويتها.

(ج) تحقيق الفعالية والكفاءة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة:

'١' التنسيق بين السياسات والبرامج؛

'٢' إدارة وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف بكفاءة وفعالية؛

'٣' تيسير التعاون بين الوكالات بشأن البيئة.

(د) ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمتسق:

'١' تعبئة الأموال والحصول عليها لأغراض البيئة العالمية؛

'٢' وضع آليات تمويل مبتكرة لاستكمال مصادر التمويل الرسمية؛

'٣' استخدام الأموال بفعالية وكفاءة وفقاً لأولويات متفق عليها.

(هـ) ضمان نهج مستجيب ومتسق إزاء تلبية الاحتياجات القطرية:

'١' بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛

'٢' نقل التكنولوجيا والدعم المالي؛

'٣' تعميم البيئة في العمليات الإنمائية؛

'٤' تيسير التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

(١٣) ترد جميع التغييرات الإضافية والإصلاحات الأعم التي حددها الفريق في الوثيقة UNEP/GCSS.XI/4، التي تشكل جزءاً من الوثائق الرسمية للدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٢٢ - وتميزت مناقشات الفريق بالصراحة والروح البناءة في تحديد الخيارات لإجراء إصلاحات في النظام الحالي من أجل دعم البلدان على نحو أفضل في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص البيئية الحالية. وتم تحديد الإصلاحات في سياق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة.

٢٣ - وبعد أن أنهى الفريق أعماله، يقدم الآن نتائج مناقشاته عن طريق الرئيسين المشاركين إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.XI/4).

رابعاً - تقرير وحدة التفتيش المشتركة

٢٤ - أُنشئت وحدة التفتيش المشتركة بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بصفة هيئة فرعية دائمة، وهي مسؤولة أمام الجمعية العامة وأمام الهيئات الإدارية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وتوجه الوحدة تقاريرها إلى منظمة معنية واحدة أو أكثر، أو إلى جميع المنظمات عندما يكون الموضوع ذا أهمية للمنظومة ككل، لكي تنظر فيها الأجهزة التشريعية المختصة في المنظمات المعنية. وفي عام ٢٠٠٨ أجرت الوحدة استعراضاً إدارياً للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة.(١٤)

٢٥ - وكان الهدف من ذلك الاستعراض هو "تعزيز إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتوفير الدعم البرنامجي والإداري لها من جانب منظمات الأمم المتحدة من خلال تحديد التدابير الرامية إلى النهوض بالتنسيق والتماسك المعززين وبأوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة، ومن ثم زيادة المساهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في إيجاد نهج أكثر تكاملاً للإدارة البيئية الدولية والإدارة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية".(١٥)

٢٦ - وحللت الوحدة في تقريرها المجالات الرئيسية للإدارة البيئية والإدارة في منظومة الأمم المتحدة بالتركيز على توفير الدعم البرنامجي والإداري على نطاق المنظومة بأسرها للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وبخاصة خدمات الدعم المشتركة. ويتناول التقرير ما يلي:(١٦)

(أ) مبادئ وسياسات وأطر الإدارة البيئية المنطبقة الكفيلة بضمان أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات التي تضطلع بأنشطة ذات صلة بالبيئة؛

(ب) الإطار الإداري لتمويل الأنشطة البيئية وإدارة مواردها وتنسيقها على نحو مشترك بين الوكالات؛

(ج) تعميم مراعاة حماية البيئة، باتباع سبل من بينها تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على المستوى القطري، وخاصة في سياق التقييم القطري المشترك وعمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

---

(١٤) الوثيقة JIU/REP/2008/3 (أعيد إصدارها بالرمز UNEP/GC.25/INF/33).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة '٣'.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

٢٧ - ويتضمن التقرير اثنتي عشرة توصية تتعلق بالتماسك في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف فيما يتعلق بالسياسات البيئية الدولية بين الاتفاقات والمؤسسات البيئية المختلفة؛ والهيكل المؤسسي اللازم لتنفيذ وتنسيق السياسات والقرارات البيئية؛ وإدارة السياسات والقرارات وإعمالها، وتنسيق التنفيذ الفعال لقرارات الإدارة البيئية الدولية على المستوى القطري.

٢٨ - ووفر المدير التنفيذي التقرير للحكومات، وقدم عروضاً حول محتوياته، عن طريق لجنة الممثلين الدائمين ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ومن ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على التوالي. ودعا المدير التنفيذي أيضاً السيد تادانوري اينوماتا، المفتش في وحدة التفتيش المشتركة، إلى حضور دورة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في نيروبي لعرض التقرير واستنتاجاته. وأحاط مجلس الإدارة علماً بالتقرير بموجب الجزء أولاً من مقرر المجلس ١/٢٥.

٢٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير في إطار البند ١٣ (هـ) من جدول أعماله، بشأن المسائل الاقتصادية والبيئية، الذي رحبت الدول الأعضاء أثناءه باستنتاجات التقرير وتوصياته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ نظرت اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) التابعة للجمعية العامة في التقرير في إطار البند ٥٣ من جدول أعمالها، بشأن التنمية المستدامة.

٣٠ - ورداً على توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أعد الأمين العام مذكرة،[١٧] ترد نسخة وجيزة منه في مرفق هذه الورقة.[١٨] وقد أعد الورقة مجلس الرؤساء التنفيذيين بالتشاور مع أعضائه. وتعليقات المدير التنفيذي الواردة أدناه تكمّل مذكرة الأمين العام وتتوسع في تناول المسائل من حيث صلتها ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وببرنامجه على وجه التحديد.

خامساً - رد المدير التنفيذي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة

٣١ - يرحب المدير التنفيذي بالتقرير الشامل الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة، ويقدر الجهد البحثي الكبير الذي قامت به والطبيعة الاستراتيجية لمحتوياته وتوصياته. ويقدم التقرير استعراضاً وتحليلاً مستقلين لترتيبات الإدارة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهذا أمر ذو قيمة كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتعزز نتائج التقرير وتوصياته النداءات الموجهة من الدول الأعضاء لتحسين الإدارة البيئية الدولية، وهي نداءات أعطاها التقرير زخماً إضافياً.

٣٢ - وقد أعد المدير التنفيذي تعليقات ردا على التوصيات المقدّمة وعممها على أعضاء لجنة الممثلين الدائمين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لإدراجها ضمن مدخلاتهم. وأتيحت التعليقات لعلم المجلس/المنتدى في الوثيقة UNEP/GCSS.XI/5، وترد ملخصة في شكل جدول في مرفق هذه الورقة.

٣٣ - وفي حين أن العديد من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتعلق بالفعل بالمسائل التي أثيرت في توصيات الوحدة فإنها يتجلى فيها النهج المجزأ المتخذ فيما يتعلق بإصلاح الإدارة البيئية الدولية. ولذلك

---

(١٧) الوثيقة A/64/83/Add.1–E/2009/83/Add.1.

(١٨) ردود الأمين العام معروضة في شكل جدول، مع تعليقات الأمين التنفيذي.

يشير المدير التنفيذي في رده إلى أن تنفيذ جميع التوصيات المقدمة تنفيذاً تاماً قد يتطلب إجراء تغييرات هيكلية.

٣٤ - وكل من التقرير والعملية الاستشارية الجارية بموجب مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بشأن الإدارة البيئية الدولية، مستقل عن الآخر، وسيتعامل مجلس الإدارة/المنتدى معهما منفصلين. غير أن الفريق الاستشاري تناول عددا من التوصيات التي تقدمت بها الوحدة، وترد في اقتراحات الإصلاح الإضافية الأوسع التي قدمها الفريق.

سادساً - الفوائد العائدة على الأطراف والمنبثقة من عملية التآزر بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم

٣٥ - وفقاً لتوصية الفريق العامل المشترك المخصص المعني بتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، اعتمد مؤتمر الأطراف في كل من هذه الاتفاقيات الثلاث قرارات متماثلة إلى حد بعيد (تعرف باسم "قرارات أوجه التآزر") بشأن تعزيز هذا التعاون والتنسيق.

٣٦ - والهدف الأسمى لعملية التآزر بين الاتفاقيات الثلاث هو تعزيز تنفيذ الاتفاقيات من جانب الأطراف على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، بما يؤدي إلى إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة إدارة عملية طوال دورة عمرها. ويُقصد من قرارات التآزر أيضاً تعزيز الكفاءة في تقديم الدعم والخدمات إلى الأطراف، بهدف تخفيف العبء الإداري وتحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد على جميع المستويات.

٣٧ - وستُعقد اجتماعات استثنائية متزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا، بالاقتران بالدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٣٨ - ومن المتوقع أن يتخذ المشاركون في الاجتماعات الاستثنائية قرارات متطابقة بشأن الأنشطة المشتركة، والمهام الإدارية المشتركة، وإنشاء خدمات مشتركة على المدى الطويل، وتحقيق التزامن بين دورات الميزانية للاتفاقيات الثلاث، والمراجعة المشتركة لحسابات الأمانات، وإيجاد آلية للاستعراض.

٣٩ - وقد دلت عملية التآزر، بما فيها الفترة الانتقالية المفضية إلى عقد الاجتماعات الاستثنائية، على أن اتباع نهج أكثر اتساماً بالتعاون والتنسيق في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث يحقق فوائد وقيمة مضافة، كما يلي:

(أ) أن التخطيط والتنفيذ المشترك للأنشطة الفنية والتقنية من خلال إنشاء فرق مشتركة بين الأمانات تُعنى بالقضايا الشاملة يؤدي بالفعل حالياً إلى تيسير تنفيذ الأنشطة المشتركة الخاصة بتقديم المساعدة التقنية إلى الأطراف من خلال تركيز الخبرات وتبادلها والحد من الازدواجية على الصعيدين الإقليمي والوطني. وعلى سبيل المثال فإن حلقات العمل المشتركة التي تُعقد على المستويين الوطني والإقليمي بهدف بث رسالة مشتركة متماسكة ومعالجة القضايا المشتركة بين الاتفاقيات الثلاث وإشراك السلطات الوطنية التي تمثل الاتفاقيات الثلاث تؤدي حالياً إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعيد الوطني. وقد نُظمت حلقات العمل هذه بنجاح في

جنوب أفريقيا لمنطقة أفريقيا وفي أوروغواي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويُعتزم عقد المزيد من حلقات العمل في عام ٢٠١٠ وما بعده؛

(ب) أدى الاستخدام المشترك لشبكات مؤلفة من المراكز الإقليمية موزعة إقليمياً ومرتبطة بأعمال الاتفاقيات الثلاث (مكاتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل واستكهولم، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقليمية) إلى زيادة مشاركة هذه المراكز والمكاتب في تخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. كما أدى إلى تعزيز القدرات التي تحتاجها الأطراف على المستويين الوطني والإقليمي لوضع نهوج أكثر استدامة واستقلالاً بشأن التنفيذ الكامل للاتفاقيات الثلاث؛

(ج) تم تطبيق اللامركزية في تنفيذ الأنشطة، وتوجد كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية الشحيحة المطلوبة لتنفيذ الأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تنظيم المشاريع المشتركة والأنشطة المشتركة وحلقات العمل المشتركة؛

(د) يسهم استخدام الخبراء الإقليميين المرتبطين بالمراكز الإقليمية والعاملين في جميع الاتفاقيات الثلاث في وضع حلول وطنية وإقليمية مشتركة من أجل تلبية الاحتياجات الراهنة والناشئة؛

(هـ) أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة شبكة من المنسقين الإقليميين لمجموعات المواد الكيميائية والنفايات توجد مقارها في مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة القائمة، ويقدم هؤلاء المنسقون الدعم إلى الأطراف فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات عن طريق تسهيل الاتصال المتبادل بين الأنشطة الإقليمية ونقاط الاتصال الوطنية والأنشطة التي تنظمها الأمانات الثلاث وعن طريق دعم تنفيذ أنشطة بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية التي تتشارك في تنظيمها أمانات الاتفاقيات الثلاث؛

(و) أدى التعاون المشترك مع الشركاء ومع المانحين المحتملين إلى وضع القضايا ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات في مستوى أعلى في جدول الأعمال البيئي العالمي، وأدى ذلك إلى زيادة الدعم للأعمال التي تضطلع بها الأطراف لتنفيذ الأنشطة المرتبطة ببرامج عمل الاتفاقيات الثلاث. ويجري بالفعل تنفيذ أمثلة محددة للنهوج المشتركة والتمثيل المشترك وتقديم المدخلات المشتركة في العمليات الأخرى، وذلك بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية ومبادرة الجمارك الخضراء وغيرها من المنظمات الشريكة الرئيسية؛

(ز) أنشئت خدمات مشتركة بين الأمانات الثلاث لزيادة الكفاءة وتحسين النوعية في تقديم الخدمات إلى الأطراف. وتشمل هذه الخدمات، على النحو المحدد في قرارات التآزر، الخدمات المالية والإدارية والقانونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن الخدمات المتعلقة بالإعلام وتوعية الجمهور. ومن خلال تقديم هذه الخدمات بصورة مشتركة وعلى نحو أكثر تنسيقاً وكفاءة وفعالية، تستفيد الأطراف من تحويل الموارد من الإدارة إلى التنفيذ، على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، ويتيح ذلك تقديم دعم أكثر شمولاً وفعالية إلى البلدان في ما تبذله من جهود لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث؛

(ح) أدت الجهود المتواصلة الرامية إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الأمانات الثلاث من خلال الخدمات المشتركة إلى إتاحة المزيد من القدرات لدعم الأطراف وتقديم الخدمات إليها عن طريق تكوين مجموعة أوسع من الخبرات المتاحة للموظفين التقنيين في الأمانات الثلاث؛ والاتساق في تطبيق الإجراءات والأدوات لتسهيل زيادة فرص التخطيط المشترك؛ وزيادة استمرارية الخدمات من خلال نظام دعم فعال؛ وزيادة كفاءة استخدام مهارات الموظفين وتدريبهم.

٤٠ - وأدت عملية التآزر الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات إلى زيادة بروز هذا المجال من مجالات السياسات وإلى إعادة التنظيم السياسي له. ومن المتوقع أيضاً أن تواصل العملية اجتذاب الدعم المالي لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

٤١ - وسينتفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الجهود المستمرة الرامية إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وسيركِّز على المسائل المتعلقة بتحقيق التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي في غضون فترة السنتين المقبلة على نحو يتسق مع ولايته، ويعترف بشكل كامل بسلطة واستقلال مختلف مؤتمرات الأطراف.

سابعاً - العمليات والبيانات ذات الصلة

٤٢ - أنشئ مرفق البيئة العالمية "لتقديم تمويل جديد وإضافي على سبيل المنح أو بشروط ميسرة لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها للتدابير الرامية إلى تحقيق الفوائد البيئية العالمية المتفق عليها".[١٩] ويشير مؤلفو تقرير من برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاتجاه المستقبلي لمرفق البيئة العالمية إلى أن "المفاوضات بشأن إصلاح مرفق البيئة العالمية، وكذلك الدعوات إلى 'رفع مستوى' برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعكس الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والقيادة في الإدارة البيئية الدولية. بيد أنه من الضروري، عند التفكير في الأدوار التي يمكن أن يقوم بها كل من مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الإدارة البيئية الدولية، أن نتذكر منشأ كل منهما والمهام والولايات المسندة إليه".[٢٠] وولاية مرفق البيئة العالمية في سياق الإدارة البيئية الدولية هي "أن يخدم ويسير، وليس أن يقود."[٢١] وستختتم في شباط/ فبراير ٢٠١٠ عملية التجديد الخامسة، الجارية حالياً، لموارد المرفق.

٤٣ - وفي مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، المعقود في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أشار الأمين العام في الملخص النهائي الذي قدمه، معبراً عن المشاعر العامة للقادة الذين حضروا المؤتمر، إلى أن "التصدي لتغير المناخ ينبغي أن يُدرج في السياق الأوسع للتنمية المستدامة". وأشار كذلك إلى أن القادة

(١٩) *Instrument for the Establishment of the Restructured Global Environment Facility*, GEF, Washington, D.C., 2008, p.12.

(٢٠) C. Martin and J. Werksman, *Thoughts on the Future of the GEF*, UNEP, 2009, p. 26.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

أعربوا عن "الحاجة إلى وجود هيكل عادل للإدارة مع تمثيل متوازن واحترام لأولويات البلدان النامية".[٢٢]

٤٤ - ودعا زعيما فرنسا وألمانيا، في رسالتهما المفتوحة الموجهة إلى الأمين العام، إلى "بنية مؤسسية جديدة ... تقام لتعزيز تطوير القانون البيئي الدولي"؛ وإلى "إصلاح الإدارة البيئية"؛ وإلى الاستفادة "من الزخم الذي وفره اجتماع كوبنهاجن لتحقيق مزيد من التقدم نحو إنشاء منظمة بيئية عالمية".[٢٣]

٤٥ - وصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ دعوات أخرى إلى إنشاء منظمة دولية، قدمها زعيما البرازيل وفرنسا، اللذان صرحا معا بما يلي:

> تتفق البرازيل وفرنسا على الحاجة إلى إنشاء منظمة دولية مكرسة للبيئة والتنمية المستدامة، تضفي الاتساق على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذين المجالين. وهما على قناعة بأنه ينبغي إعطاء زخم في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر لكي يتسنى إنشاء المنظمة في مؤتمر ريو + ٢٠ في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢.[٢٤]

٤٦ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، خلال اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بتغير المناخ، المعقود في أديس أبابا، حث رئيس كينيا الزعماء الأفارقة على التكاتف في الضغط من أجل رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة بيئية عالمية كاملة يكون مقرها في نيروبي.

٤٧ - وفي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في بورت أوف سبين من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أيد الممثلون "الجهود الجارية لإصلاح ترتيبات الإدارة البيئية الدولية." وعلى وجه الخصوص، ذكروا أن "هذا الإصلاح يجب أن يشمل جميع عناصر النظام الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة بيئياً، وأن يدمج الأولويات البيئية والإنمائية، وأن يكون مستجيباً بطريقة عملية وسريعة لما للدول الصغيرة وأقل الدول نمواً من احتياجات ذات أولوية".[٢٥]

٤٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، المؤلفة من برلمانيين من الدول الموقعة على اتفاق الشراكة بين أعضاء جماعات الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ من ناحية والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء من ناحية أخرى (اتفاق كوتونو)، قراراً بشأن تغير المناخ يدعو إلى "رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى منظمة عالمية كاملة للبيئة يكون مقرها في نيروبي (كينيا)، مع تعزيزها بقدرات كافية للتصدي لخطورة الكارثة البيئية والتحديات ذات الصلة بها في العالم".[٢٦]

---

(٢٢) للاطلاع على نص الملخص، أنظر: http://www.un.org/wcm/webdav/site/climatechange/shared/Documents/Chair_summary_Finall_E.pdf.

(٢٣) رسالة مفتوحة موجهة من الرئيس ساركوزي والمستشارة ميركل مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢٤) http://www.elysee.fr/documents/index.php?lang=fr&mode=view&cat_id=8&press_id=3097.

(٢٥) بلاغ.

(٢٦) الوثيقة ACP-EU/100.613/09/fin.

٤٩ - وفي نداء مشترك صدر خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صرح رئيس فرنسا ورئيس وزراء إثيوبيا بما يلي:

> يتيح مؤتمر كوبنهاغن فرصة تاريخية لإطلاق عملية تؤدي إلى إنشاء منظمة عالمية للبيئة. وستكفل تلك المنظمة أن تبقي البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ على رأس الأولويات في جدول الأعمال الدولي إلى ما بعد [المؤتمر]. وستكون خطوة إلى الأمام في تكييف الإدارة الدولية لتلائم تحديات القرن الحادي والعشرين وحقائقه.(٢٧)

٥٠ - وقد تترتب على اتفاق كوبنهاغن آثار في الإدارة البيئية الدولية، بما في ذلك بالنسبة للتمويل ولتطوير التكنولوجيا ونقلها.(٢٨)

٥١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، التقت عدة أجيال من الزعماء البيئيين في ملتقى الإدارة البيئية العالمية، الذي نظمته جامعة ييل في غليون بسويسرا، لإعادة اكتشاف ماضي الإدارة البيئية العالمية وتحليل حاضرها وتصور مستقبلها. وخلص المشاركون إلى أن "اتخاذ خطوات ملموسة وعملية وواقعية ضروري لبناء الزخم في عملية الإصلاح. وفي الوقت نفسه، يلزم أن تكون جميع الاقتراحات الرامية إلى التغيير مستندة إلى رؤية واسعة لعملية التحول".(٢٩)

ثامناً - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)

٥٢ - قررت الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن تنظم لمدة ثلاثة أيام في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أو ما يطلق عليه اسم "ريو + ٢٠"، في إشارة إلى الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢. وستشمل المواضيع "الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ".(٣٠) وستصدر عن المؤتمر وثيقة سياسية ذات تركيز محدد.(٣١)

٥٣ - ولاحظت الجمعية العامة، في الحيثية العاشرة من ديباجة ذلك القرار، أنه لا تزال هناك تحديات تعترض سبيل بلوغ أهداف الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وبخاصة في سياق الأزمات العالمية الراهنة، وأكدت، في الحيثية الثانية عشرة من الديباجة، أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافاً شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

---

(٢٧) http://www.elysee.fr/documents/index.php?cat_id=1&lang=fr&mode=view&press_id=3195

(٢٨) الوثيقة FCCC/CP/2009/L.7.

(٢٩) M. Ivanova, *Global environmental governance in the twenty-first century: way ahead wide open*, Global Environmental Governance Project, June 2009.

(٣٠) الفقرة ٢٠ (أ).

(٣١) الفقرة ٢٠ (ب).

٥٤ - وبموجب الفقرة ٢٣ من القرار، قررت الجمعية العامة إنشاء لجنة تحضيرية في إطار لجنة التنمية المستدامة، تتولى اتخاذ التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما يكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة، فضلاً عن سائر المشاركين في لجنة التنمية المستدامة، مشاركة كاملة وفعالة.

٥٥ - وبموجب الفقرة ٢٦، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز حتى حينه في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة والثغرات التي لا تزال تشوب هذا التنفيذ، فضلاً عن تقديم تحليل للمواضيع المحددة أعلاه، إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية.

تاسعاً - الطريق إلى الأمام

٥٦ - ناقشت الحكومات واعترفت بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان استدامة بيئة بلدانها، ليس فقط بوصف تلك البيئة جزءا لا يتجزأ من الثروة الوطنية لبلدانها ولكن أيضاً، وبنفس القدر من الأهمية، باعتبارها عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها. ويصبح هذا واضحاً عند النظر في الدور الذي تؤديه البيئة في جميع القطاعات الأساسية لسياسات المجتمع تقريباً، بما في ذلك الزراعة والصحة والطاقة والنقل.[٣٢]

٥٧ - وقد قدّم العلم أدلة كافية على التأثيرات السلبية للتغير البيئي، بما في ذلك تغير المناخ، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويقتضي منشأ وحجم التحديات التي تواجه البلدان تصدياً عالمياً يستند إلى مبادئ ريو.

٥٨ - ومن الواضح، في ضوء ما تقدم، أن وزراء البيئة وحدهم لا يستطيعون مواجهة التحديات البيئية الراهنة. وتتمثل إحدى الخطوات نحو تعزيز وضعيتهم إزاء القطاعات الأخرى في تعزيز نظام الإدارة الوطني.

٥٩ - وجميع عمليات الإدارة المذكورة أعلاه، بما فيها مرفق البيئة العالمية ومفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، تحدث منفصلة. وتقع على عاتق مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي مهمة ضم جميع الجوانب البيئية معاً وصوغ المشورة والتوجيه العامّين بشأن السياسات.

٦٠ - وعن طريق وضع الأهداف والوظائف الأساسية لنظام للإدارة البيئية الدولية يكون قادراً على دعم البلدان في مواجهة التحديات الراهنة والاستفادة من الفرص البيئية الناشئة، أرسى الفريق الاستشاري المؤلف من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، المنشأ بموجب القرار ٤/٢٥، الأسس لإجراء مناقشات مثمرة بشأن كيفية المضي قدماً من جانب مجلس الإدارة في إصلاح الإدارة البيئية الدولية، بهدف توفير مدخلات تقدم إلى الجمعية العامة.

---

(٣٢) بيّن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ورقة المعلومات الخلفية التي قدمها إلى اجتماع روما للفريق الاستشاري المعني بالإدارة البيئية الدولية دور البيئة في التنمية المستدامة في سياق الركائز الثلاث المترابطة والمتداعمة.

عاشراً – نتائج المشاورات: بعض الرسائل الممكنة

٦١ – مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هو منتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى للسياسات البيئية، ويلتقي فيه وزراء البيئة في العالم لاستعراض القضايا الهامة والناشئة في مجال السياسات البيئية. ويوفر المجلس/المنتدى المشورة والتوجيه العامّين في مجال السياسات من أجل تحقيق أهداف من بينها تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة. وفي القيام بذلك، يدعو المجلس/المنتدى مسؤولي وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف إلى المشاركة في الاجتماعات والتفاعل مع الوزراء فيها، ويسعى إلى تشجيع المشاركة المثمرة من جانب ممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص.

٦٢ – وقد أصبح من الممارسات المعتادة لرئيس المجلس/المنتدى أن يعد ملخصاً للمشاورات الوزارية التي تجري في كل دورة. ويتيح الملخص الفرصة لوزراء البيئة لإرسال رسالة جماعية بشأن وجهة نظرهم حول المواضيع قيد المناقشة إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٣ – وبالإضافة إلى الملخص، اقترح الرئيس أن يعتمد المجلس/المنتدى أيضاً إعلاناً أو بياناً أو بلاغاً وزارياً. وقد اقترحت حكومتا إندونيسيا وصربيا بالاشتراك بينهما مشروع نص في هذا الصدد.

٦٤ – واستنادا إلى نتائج الأعمال التي اضطلع بها الفريق الاستشاري بموجب المقرر ٤/٢٥، قدمت حكومتا إيطاليا وكينيا مشروع مقرر بشأن الإدارة البيئية الدولية.

المرفق

تعليقات المدير التنفيذي على توصيات وحدة التفتيش المشتركة[٣٣]

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	*ملخص رد المدير التنفيذي*	*ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)*
التوصية ١: ينبغي أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، من خلال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، تفسيراً واضحاً لتقسيم العمل بين الوكالات الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، يبين مجالات اختصاص كل جهة منها وأنواع ما تنفذه من أنشطة بناء القدرات على المستويين المعياري والتنفيذي بغرض حماية البيئة والتنمية المستدامة، وذلك لكي تنظر فيه الجمعية العامة.	علاوة على تعزيز الجهود المستمرة الرامية إلى التصدي لمسألة تقسيم العمل والإدماج الفعال للاعتبارات البيئية في الأنشطة الإنمائية التنفيذية للأمم المتحدة من خلال هيئات مثل فريق إدارة البيئة ومجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأدوات مثل التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يرى المدير التنفيذي أنه قد يلزم إجراء تغييرات هيكلية أعمق لمعالجة هذه المسألة معالجة فعالة. وهو يقترح، كخطوة نحو تحقيق هذه الغاية، أن تنظر الجمعية العامة في اعتماد خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات كخطة على نطاق المنظومة.	يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين القصد من هذه التوصية عموماً، إلا أنهم يرون أن السبيل إلى المضي قدماً ينبغي أن تكون تعاونياً. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تقديم توصيات إلى مختلف الشركاء، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة، على أساس الولايات القائمة. وينبغي أن يستند إلى تقييم جيد للمزايا النسبية لكل من الهيئات المختلفة وتاريخ نجاحها في وضع المعايير والتنفيذ العملي ضمن الإطار الذي وضعته الدول الأعضاء من خلال الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأولويات الاستراتيجية المتفق عليها. وعلاوة على ذلك، تلاحظ المنظمات أن تعزيز فعالية وكفاءة التجميع المواضيعي والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يكون أداة للاتساق بين المؤسسات أكثر ملاءمة من وضع قاعدة صارمة لتقسيم العمل بين الوكالات الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.
التوصية ٢: ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إضافة توجّه للسياسات العامة على نطاق المنظومة بكاملها يتعلق بالحماية البيئية والتنمية المستدامة لمنظومة	يرحب المدير التنفيذي بالتوصية الخاصة بتوجّه للسياسات العامة على نطاق المنظومة بكاملها فيما يتعلق بجوانب التنمية المستدامة المتعلقة بحماية البيئة؛ وسيكون هذا التدبير أيضاً	تؤيد المنظمات مفهوم توجّه السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بعنصر الحماية البيئية في التنمية المستدامة. بيد أنها مازالت متشككة في أنه يمكن أن يتحقق من خلال الإطار

(٣٣) التوصيات مستنسخة بصيغتها التي وردت بها من وحدة التفتيش المشتركة، دون تنقيح رسمي. وللاطلاع على الرد الكامل المقدم من الأمين العام، أنظر الوثيقة A/64/83/Add.1–E/2009/83/Add.1، وللاطلاع على رد المدير التنفيذي، أنظر الوثيقة UNEP/GCSS.XI/5.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
الأمم المتحدة إلى الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة الخاص بالخطة البرنامجية لفترة السنتين؛ وفي حال اتخاذ قرار من هذا النوع، ينبغي أن تطلب إلى الأمين العام إعداد توجّه على نطاق المنظومة بكاملها يُعرض على مجلس الرؤساء التنفيذيين للموافقة عليه. **التوصية ٣:** ينبغي أن تأذن الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي باعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة كأداة على نطاق المنظومة بكاملها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة.	متسقاً تماماً مع الولاية الأصلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المبينة في قرار تأسيسه،[٣٤] دعماً للقرار ٣١١/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي حين أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ توفر توجيهات قيمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نفسه فإنه لا بد من إعادة صوغها لكي تلبي احتياجات منظومة الأمم المتحدة ككل وتصبح جزءاً لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة.	الاستراتيجي للميزانية البرنامجية لفترة السنتين الذي أعدته الأمانة وناقشته الجمعية العامة، إذ أنه لا يغطي كامل منظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ المنظمات أن التخطيط على نطاق المنظومة فيما يتصل بذلك يتم حالياً بالفعل من خلال آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومن خلال فريق إدارة البيئة فيما يتعلق بقضايا محددة.
التوصية ٤: ينبغي للأمين العام أن يقدم، بمساعدة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اقتراحاً إلى الجمعية العامة - عن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي - بشأن الطرائق التي يمكن للدول الأعضاء اعتمادها لتحسين صياغة وإدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من دون إنشاء أمانة مستقلة لأي من الاتفاقيات.	أصبح الرد على الأسئلة عن مدى كفاءة إدارة وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع احترام استقلالها القانوني، مسألة مثيرة للقلق لكثير من الحكومات التي تواجه قيوداً متزايدة على مواردها البشرية والمالية، ولا سيما البلدان النامية. ولذلك يؤيد المدير التنفيذي التوصية بوضع طرائق من خلال الجمعية العامة يدار بها صوغ وتنفيذ الاتفاقات التي تبرم في المستقبل، بما في ذلك المفاوضات الجارية لإبرام صك بشأن الزئبق. وفي ضوء هذه الاستنتاجات ونتائج دراسة أجراها مؤخراً المعهد الدولي للتنمية المستدامة تسلط الضوء على التكاليف العامة الكبيرة التي تواجهها الحكومات، يقترح المدير التنفيذي كذلك مراقبة عملية التآزر الحالية الخاصة باتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات عن	يوافق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بصفة عامة على القصد من هذه التوصية من حيث انطباقها على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تبرم في المستقبل، فيما يتعلق بصياغة وإدارة الأساليب الموحَّدة التي سيُنص عليها. إلا أن التوصية لا تضع في الاعتبار أنه يمكن أن تكون هناك أسباب فنية طاغية لإنشاء أمانات مستقلة للمعاهدات. ويمكن أن يؤدي وضع هذه الأسباب في الاعتبار إلى الإيحاء بإجراء تغييرات في طريقة عمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الحالية. وفي الحالات التي تكون فيها المسؤوليات الفنية ومجالات العمل متقاربة بما يكفي، يمكن أن تؤدي الإدارة المشتركة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة التآزر بين متطلبات الإبلاغ وأنشطة بناء القدرات فيها إلى زيادة إمكانية ضمان التنفيذ

(٣٤) قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) لعام ١٩٧٢.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
	كثب وتطبيق الدروس المستفادة على المفاوضات الخاصة بالزئبق وإبلاغها إلى الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي عن طريق مؤتمر أطراف كل منها وعن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.	على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال نظام التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بناء على الأولويات القطرية. ومن المرجح أن تتحسن طرائق القيام بذلك إذا اضطلع بإعدادها فريق إدارة البيئة، الذي تمثّل فيه أيضاً الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أو إذا أُعدت عن طريق آليات تنسيقية أكثر تخصصاً، مثل فريق الاتصال بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو.
التوصية ٥: ينبغي للجمعية العامة أن توفر لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي الدعم الوافي عن طريق الحرص على استعراضها المنتظم لتقارير الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز قدرة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تنفيذ ولايته المتمثلة في القيام، بانتظام، باستعراض وتقييم مدى تنفيذ جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تدار ضمن منظومة الأمم المتحدة، بغية ضمان التنسيق والاتساق بينها وفقاً للمقرر د.إ-١/٧، وإطلاع الجمعية العامة باستمرار على التقدم المحرز في هذا الشأن.	في حين أن هذه المسألة داخلة حالياً بالفعل في اختصاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس الولايات القائمة فإن تعزيز دور مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ووضعيته باعتباره السلطة العالمية المختصة بالبيئة هو مسألة جوهرية لاضطلاع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذا الدور. وهناك فرص لتعزيز الدور الذي يقوم به مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الوفاء بولايته من خلال العمل على نحو متزايد على معالجة هذه القضايا بين الدورات. بيد أن إحراز التقدم في هذا الصدد يعتمد على عوامل من بينها تناول الجمعية العامة للمسألة الهامة المتمثلة في توسيع تشكيل مجلس الإدارة من ٥٨ عضواً حالياً إلى عضوية عالمية.[٣٥] ومسألة العضوية العالمية مدرجة في جدول الأعمال لأكثر من ١٠ سنوات، وقد قدم الأمين العام تقريرين – A/59/262 في	توافق المنظمات على هذه التوصية، وتلاحظ أن هذه المسألة ربما تكون داخلة حالياً بالفعل ضمن اختصاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أساس الولايات القائمة. وستتأثر صلاحية هذه العملية بأي قرارات نهائية بشأن العضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالنظر إلى الأساس المنطقي لهذه التوصية.

(٣٥) أنظر مقرر مجلس الإدارة د.إ-١/٧، وخطة جوهانسبرج للتنفيذ، وقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يطلب تقديم تعليقات من الدول الأعضاء ومجلس الإدارة وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن العضوية العالمية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها خلال دورتها الستين.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
	آب/أغسطس ٢٠٠٤ وA/61/322 في آب/أغسطس ٢٠٠٦ – بشأن "هذه القضية المعقدة"[٣٦] إلى الجمعية العامة للنظر فيهما. ويُتوقع أن تعالج الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين هذه المسألة، وسيساعد قرارها على إعطاء توجيه لأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأنها. ويشدد المدير التنفيذي كذلك على إمكانية دعم أعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وكذلك مؤتمرات الأطراف، مقترحاً أن تستحدث الجمعية العامة، من خلال اللجنة الثانية، بنداً دائماً في جدول الأعمال لمناقشة القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقات، علاوة على بند فرعي بشأن البيئة يمكن أن تناقش في إطاره مناقشة شاملة، في سياق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، جميع البنود ذات الصلة المباشرة بالاستدامة البيئية. وبشأن مبدأ التبعية، يمكن أن تدعم الجمعية العامة أيضاً، من خلال اللجنة الثانية، أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومؤتمرات الأطراف باستحداث بند دائم لمناقشة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالتنفيذ. وسيلزم أن يستند دور الجمعية العامة إلى وضعية أعضائها بوصفهم أطرافاً في الاتفاقات المختلفة، لأنه ليست كل الدول الأعضاء أطرافاً في جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.	
التوصية ٦: ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، بناء على اقتراح من	في ضوء احتياجات البلدان إلى الحصول على الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي،	يوافق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على الحاجة إلى وضع أطر إقليمية أو وطنية يمكن أن

(٣٦) الوثيقة A/59/262.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى مشاورات مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مبادئ توجيهية لإنشاء أطر وطنية، وعند الاقتضاء أطر إقليمية، بشأن سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة، يمكن أن تدمج تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك كي تنظر فيها وتقرها.	يرحب المدير التنفيذي بهذه التوصية. وعلاوة على ذلك، يقترح المدير التنفيذي أن لا تقتصر الأطر الوطنية والإقليمية التي أُوصي بها على عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بل أن تشمل أيضاً العمليات الأخرى ذات الصلة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.	تسهل إدماج سياسات حماية البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استناداً إلى الأولويات الوطنية ضمن إطار التنمية المستدامة. وينبغي أن تُنشأ هذه الأطر ضمن نظام الأمم المتحدة الواحدة/المنسقين المقيمين، من خلال عملية تضمن الملكية الضرورية والمشاركة من جانب الأجزاء الرئيسية من منظومة الأمم المتحدة. وتعمل أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكلية موظفي المنظومة على إدماج الاستدامة البيئية في العمليات المتصلة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك الأعمال التي تضطلع بها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ولا توجد حالياً اعتمادات في الميزانية لهذه الأطر. ومن ثم يُقترح أن يُترك تحديد التصميم النهائي، إلى جانب اتخاذ قرار بشأن التمويل اللازم للحفاظ على الأطر، للهيئات المختصة، استناداً إلى مدخلات من فريق إدارة البيئة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي أن يُجرى، قبل إنشاء هذه المنابر الوطنية والإقليمية، تحليل للأطر القائمة، لأنه سيكون من الأفضل الاستفادة من الأطر القائمة بدلاً من إنشاء أطر جديدة.
التوصية ٧: ينبغي للأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على ما يلي: (أ) وضع إطار تخطيط مشترك على نطاق المنظومة لإدارة الأنشطة البيئية	يدرك المدير التنفيذي أهمية هذه التوصية وعلاقتها الوثيقة بالتوصيتين ٢ و٣. وهو يقترح الاستناد في تنفيذ هذه التوصية إلى قرارات الجمعية العامة القائمة، بما فيها القرار ٣٤٣٧ (د-٣٠) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والقراران ٢١٧/٣٧ و٢١٩/٣٧ المؤرخان ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، التي توفر الأساس	يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية، وقد بدءوا بالفعل في تنفيذها في مجلس الرؤساء التنفيذيين وضمن إطار وفريق إدارة البيئة، الذي يضم في عضويته الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتعتزم المنظمات زيادة الاستفادة من مشورة الخبراء ومن المبادئ التوجيهية المقدمة من فريق إدارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك في التخطيط

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
وتنسيقها، مستنداً في ذلك إلى إطار الإدارة القائمة على النتائج الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٠، وعلى أن يقوموا، تحقيقاً لهذه الغاية، بما يلي، (ب) إعداد وثيقة تخطيط إرشادي للاستعانة بها في إجراء برمجة مشتركة لأنشطتهم في مجال البيئة.	اللازم لوضع إطار مشترك للتخطيط على نطاق المنظومة لإدارة وتنسيق الأنشطة البيئية ووضع وثيقة تخطيط إرشادي للبرمجة المشتركة للأنشطة في المجال البيئي.	لأنشطة الاشتراء أو غيرها من الأنشطة، من أجل الحد من تأثيرها على البيئة. وسيتطلب وضع إطار مشترك للتخطيط قائم على النتائج وجود توجّه بشأن السياسات واستراتيجية متفق عليها ومعتمدة عن طريق عملية حكومية دولية، وهذا بدوره سيتطلب وجود تقسيم واضح للعمل يُتفق عليه قبل وضع الإطار المشترك (أنظر التوصية ١ أعلاه)، وكذلك تحليلا لحوافز وأساليب التعاون (أنظر أيضاً التعليقات الواردة في إطار التوصيتين ٢ و٣ أعلاه).
التوصية ٨: ينبغي للأمين العام أن يبحث، بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، مسألة ما إذا كان تمويل الأنشطة البيئية كافياً وفعالاً، مع التركيز على مفهوم التكاليف الإضافية، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن هذه المسألة عن طريق الهيئات الحكومية الدولية المعنية. **التوصية ٩:** ينبغي للجمعية العامة، لدى استلام تقرير الأمين العام المذكور أعلاه وآراء الهيئات الحكومية الدولية المعنية بشأنه، أن تعيد تحديد مفهوم تمويل التكاليف الإضافية المنطبقة على آليات التمويل القائمة.	زيادة توفير التمويل للتنفيذ مطلوبة في نظام الإدارة البيئية الدولية كله. فتعبئة الأموال والترتيبات الإدارية ذات الصلة متناثرة للغاية في مجال البيئة مقارنة بالنظم الأخرى، وتتنافس الهيئات بصفة مستمرة للحصول على الأموال، الأمر الذي يعني، على المستوى الكلي، عدم كفاءة المعاملات وعلو التكاليف العامة. ونتيجة لتشتت نظام التمويل، يوجد أيضاً المزيد من خطر الازدواجية من جهة وخطر إغفال فجوات التمويل من الجهة الأخرى. وقد أفاد مرفق البيئة العالمية، الذي أنشئ لتقديم تمويل جديد وإضافي على سبيل المنح أو بشروط ميسرة لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها للتدابير الرامية إلى تحقيق الفوائد البيئية العالمية المتفق عليها، بأن الاحتياجات التمويلية المتعلقة بالقضايا البيئية العالمية الداخلة في نطاق ولاية المرفق تتزايد تزايداً كبيراً.	أعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين عن قلقهم مع هذه التوصية، وأشاروا إلى أن مفهوم التكاليف الإضافية ينطبق على التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية، ولكن ليس على سائر أنماط التمويل البيئي الذي توفره منظومة الأمم المتحدة أو مؤسسات التمويل الدولية أو الجهات المانحة الثنائية. وتشير المنظمات إلى مصدر قلق أكثر جوهرية، وهو أن الإنفاق البيئي لا يتبع دائماً الأولويات التي وضعتها الهيئات الإدارية ذات الصلة، بما فيها الهيئات الإدارية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتقترح أن تنظر الجمعية العامة بدلاً من ذلك في إنشاء نظام للتتبع المالي للأغراض البيئية على غرار نظام التتبع الذي أنشئ في المجال الإنساني، مع إيلاء الاعتبار للدور الذي يمكن أن يؤديه فريق إدارة البيئة في الاضطلاع بهذه العملية.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
	وأوصى مرفق البيئة العالمية برفع مستويات التمويل للقضايا البيئة العالمية كثيراً من أجل التصدي للمشاكل المتزايدة الإلحاح. وفي ضوء تزايد الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية للوفاء بالالتزامات البيئية العالمية، يرى المدير التنفيذي أن إجراء مراجعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمدى كفاية وفعالية تمويل الأنشطة البيئية أمر حاسم الأهمية لفهم الثغرات من أجل مواجهة هذه التحديات. غير أن التركيز على مفهوم التكاليف الإضافية وحده سيكون مفرط الضيق. وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على استعداد لدعم أي مبادرة تلقي نظرة واسعة على تحديات تمويل الإدارة البيئية الدولية. ولذلك يؤيد المدير التنفيذي هذه التوصيات من حيث صلتها بإجراء استعراض للآليات المالية القائمة، مشيراً إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.	
التوصية ١٠: استناداً إلى مقترح يقدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها البرنامج، ينبغي للأمين العام أن يقوم بما يلي: (أ) وضع و/أو إعادة النظر في تفويض الصلاحيات، وتوزيع أدوار ومسؤوليات الكيانات التي تقدم إلى مؤتمرات الأطراف الخدمات الإدارية والمالية والمتعلقة بإدارة شؤون الموظفين؛	يؤيد المدير التنفيذي هذه التوصية، ويضطلع حالياً باستعراض للترتيبات الإدارية القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. واستناداً إلى هذا الاستعراض وإلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات الأطراف والدروس المستفادة من تفويض السلطات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يجري صوغ إجراءات لتفويض السلطات في أمانات الاتفاقات. ويقوم قسم خدمات الشركات في أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً باستعراض الترتيبات الإدارية، بما في ذلك احتياجات	يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية، ويلاحظون أن العمل جارٍ بالفعل فيما يتعلق بالاتفاقات المقترحة بشأن مستوى الخدمات.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	*ملخص رد المدير التنفيذي*	*ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)*
(ب) وضع اتفاق واضح يتعلق بتقديم الخدمات يحدد مستوى ونوع الخدمات التي يقدمها مكتبا الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف إلى أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.	دائرة إدارة الموارد البشرية في جميع مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يشمل أمانات الاتفاقات. ومن المتوقع أن تؤدي هذه العملية إلى إقامة تقسيم واضح لأدوار ومسؤوليات الهيئات التي تقدم الخدمات الإدارية والمالية وخدمات الموارد البشرية إلى اتفاقات برنامج الأمم المتحدة للبيئة البيئية المتعددة الأطراف. وتوفر أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الإداري لأمانات الاتفاقات. ووظيفة الدعم هذه مسندة، على سبيل الاستعانة بمصادر خارجية، إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الخدمات، وقد وُضعت اتفاقات بشأن مستوى الخدمات لكل مجموعة من الخدمات. غير أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يراجع هذه الاتفاقات حالياً بهدف تحسين الدعم الإداري المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحديد الدعم الإداري المقدم إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.	
التوصية ١١: ينبغي للأمين العام أن يقوم، بمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بإعادة النظر في ممارسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي المتعلقة باستقدام الموظفين للالتحاق بأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، واقتراح خطوات لتحسين طريقة تنظيم ملاك الموظفين وتوزيعهم الجغرافي.	يوافق على الملاك الوظيفي مؤتمر الأطراف المعني كل اتفاقية، وتُعالج عملية الاختيار من خلال نظام التوظيف في الأمم المتحدة. وقد عين المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جهة اتصال للتنسيق من أجل تحسين التنسيق مع الجهات المسؤولة عن التوظيف وعن الشؤون الإدارية. ويجري إدخال مزيد من التحسين على حالة التوظيف والتوزيع الجغرافي في عدد من الجوانب، ومن بينها الضوابط التنفيذية الخاصة بالتوظيف في الوقت المناسب، بما يتفق مع الأهداف التي حددتها خطة عمل الموارد البشرية والأهداف الواردة في اتفاق المدير التنفيذي مع الأمين العام.	يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين هذه التوصية، على أساس الفهم بأنها، كما في حالة التوصية رقم ١٠، تنطبق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويلاحظون أن العمل جار بالفعل.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة	ملخص رد المدير التنفيذي	ملخص رد الأمين العام عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)
التوصية ١٢: ينبغي للأمين العام القيام بما يلي: (أ) زيادة الشفافية في استخدام الموارد الواردة في تكاليف دعم البرامج وذلك على أساس التكاليف الفعلية، وفي الخدمات المقدمة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تديرها الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يكفل في سبيل ذلك أن تكون تكاليف الدعم المدفوعة نظير هذه الخدمات مدرجة في الميزانية ومتطابقة مع النفقات المتكبدة فعلياً؛ (ب) الطلب من المراقب المالي للأمم المتحدة إجراء مشاورات مع كيانات الأمم المتحدة التي تقدم خدمات إدارية إلى مؤتمرات الأطراف، وبناء على هذه المشاورات، تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة، لكي تعتمدها، تتعلق بوضع ميزانية مشتركة لخدمات الدعم الإداري المقدمة إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإطلاع كل مؤتمر من مؤتمرات الأطراف بما يستتبعه هذا الترتيب من آثار في الإدارة والميزانية.	يؤيد المدير التنفيذي التوصية (أ) من حيث المبدأ، ويعمل حالياً على إكمال دراسة داخلية بشأن تكاليف دعم البرامج. وسيراعى في تنفيذ هذه التوصية اتفاقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تحديد واستخدام تكاليف دعم البرامج، وخصوصاً التكاليف المحددة بأنها "غير مباشرة" (الوثيقة CEB/2005/HLCM/R.22، الصفحة ٢). وسيؤخذ في الحسبان أيضاً التوجيه الإداري رقم ST/AI/286 المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٨٢، الذي هو سياسة الأمم المتحدة التي تنظم استخدام إيرادات تكاليف دعم البرامج. غير أن المدير التنفيذي لا يدعم التوصية (ب) كما وردت. فمن الضروري معالجة مسألة السيطرة على عدد الأمانات المستقلة وانتشارها قبل الاستقرار على استراتيجية بديلة. وترد هذه النقطة في التوصية ٤. ويلزم أيضاً التسليم في التوصية (ب) بإسناد المسؤولية إلى المدير التنفيذي ومجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ومؤتمرات الأطراف.	تؤيد المنظمات التوصية (أ) وتلاحظ أن أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقوم حالياً بإعداد دراسة داخلية بشأن تكاليف دعم البرامج. وبشأن التوصية (ب)، يشير أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنه، في ضوء استقلال السياسات وسلطات العمل وترتيبات التمويل الخاصة بمؤتمر الأطراف في كل اتفاق بيئي متعدد الأطراف، قد يتعين أن تبادر مؤتمرات الأطراف بنفسها بإجراء استعراض لجدوى وضع ميزانية مشتركة لخدمات الدعم الإداري المقدمة إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن أن يتناول هذا الاستعراض مسألة الهيكل الإداري ومعايير الحصول على الأموال من ميزانية مشتركة، فضلاً عما إن كانت تلك الميزانية ستؤدي إلى وفورات. ولن يتسنى تقديم توصية مستنيرة إلى الجمعية العامة للموافقة عليها إلا بعد هذا الاستعراض (أنظر أيضاً التعليق ذا الصلة في إطار التوصية ٤ أعلاه).